



المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي



السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي في ليبيا

محمد منصور الزناتي¹ وأحمد الامين على²
^aجامعة النجم الساطع – البريقة – ليبيا.
^bجامعة سرت – سرت – ليبيا.

المُلخص

تاريخ الاستقبال: 2020-06-28
 تاريخ الاستقبال: 2020-12-31
 تاريخ القبول: 2021-01-31
 تاريخ النشر: 2021-10-10

الكلمات المفتاحية

السياسة العامة – الجودة – التعليم العالي

البريد الإلكتروني للباحث

mohmmadmansur645@gmail.com

يهدف هذا البحث الى معرفة توجهات السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي في ليبيا، والصعوبات والتحديات التي تواجه وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة في هذا المجال، وذلك من خلال دراسة الادبيات ذات العلاقة والاستفادة من الدراسات السابقة المحلية منها والعربية للوصول الي استنتاجات البحث تمثل ابرزها في أن السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي قاصرة جداً. وواجهت تحديات وعوائق حالت دون وضع وتنفيذ سياسة رشيدة منها الظروف الامنية، والانقسام السياسي والمعوقات القانونية، كما قدم هذا البحث عدة توصيات منها: السعي بشكل حثيث نحو وضع سياسة عامة رشيدة ووضع استراتيجيات وقوانين وتشريعات صارمة تضمن تطبيق معايير الاعتماد البرامجي والمؤسسي الدولية. وإصدار قانون يمنح الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم صلاحيات واسعة، واعتماد جميع مقترحاتها وبرامجها التي تقدمها للجامعات، بالإضافة الي استحداث هيئة استشارية ليبية مركز أو هيئة بحثية، تتبع وزارة التعليم تحت مسمى هيئة دراسة وتقييم السياسات العامة في مجال التعليم، أو مركز دراسة وتقييم السياسات العامة في مجال التعليم، يختص بتقديم الدعم الكامل لوزارة التعليم ويساعد على وضع سياسات عامة رشيدة في التعليم العالي.

1. المقدمة

وبناءً على ذلك قام الباحثين بإجراء هذا البحث لمعرفة السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي والصعوبات والتحديات التي واجهت وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة في مجال جودة التعليم العالي..

مشكلة البحث

أن عملية صنع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة لجودة التعليم العالي أمر بالغ الأهمية، يجعل من مؤسسات التعليم العالي ذات سمعة عالية، ويرتقي بهذه المؤسسات، ولكن عند تتبع تقارير مركز ضمان الجودة، والجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم في ليبيا يتضح وجود تعثر في تطبيق الجودة ومعايير الاعتماد المحلية والدولية داخل مؤسسات التعليم العالي الليبية، بالرغم من وجود سياسة عامة، وتشريعات قانونية الأمر الذي تطلب طرح التساؤل الآتي:

مامدى وجود تحديات للسياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية الآتية :-

1. هل هناك جهود مبدولة لوضع سياسة عامة ليبية رشيدة من اجل جودة التعليم العالي؟
2. هل توجد تحديات تشريعية تعيق تنفيذ سياسة عامة رشيدة في جودة التعليم العالي؟
3. هل الانقسام السياسي في الدول الليبية اثر على وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة؟

أهداف البحث :- يسعى هذا البحث لتحقيق الاهداف الآتية :-

1. التعرف على جهود السياسة العامة الليبية تجاه وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة لجودة التعليم العالي والتحديات التي تواجهها.

تطور مفهوم السياسة العامة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى، والثانية، بسبب نتائج وتجارب المدرسة السلوكية وبروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي ركز بشكل كبير على السلوكيات التي تصاحب اعمال الحكومة وتحليلها ودراسة القواعد النفسية التي تضبط سلوك الافراد والجماعات وتعاطم الاهتمام بعلم السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب ظهور اصوات تطالب بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي (د. فهمي خليفة الهداوي 2001م ص 28). حيث جراء التركيز على مفهوم السياسة العامة، وكيفية بلورتها، والتبصر في أهدافها ومضامينها واساليب تنفيذها، ضمن إطار تحليلي، وفقاً للأولويات والامكانيات المتوفرة. (محمد دحماني، عبدالجليل الخضاري، 2019م ص26)

كما شهد قطاع التعليم العالي اهتماما كبيرا في معظم دول العالم وعلى كافة المستويات ، لما له من اهمية كبيرة فيما يسهم به من دور اساسي في تطور المجتمع ، والنهوض به نحو الافضل لمواكبة الحاجات المتجددة التي تظهر في المجتمعات الانسانية عن طريق رفده بالكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا ومن خلال أعداد القيادات للمستقبل في مختلف المجالات، وتؤكد الدراسات والابحاث العلمية على ان تطبيق الجودة في القطاعات له مردود إيجابي كبير على انتاجية تلك القطاعات ، وفي مجال التعليم العالي فإن الاخذ بهذا المفهوم مازال حديثا ، ان اهتمام المؤسسات التعليمية على مختلف مراحلها اولت في السنوات الاخيرة اهتماما ملحوظا بتطبيق مفهوم ادارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العام والعالي ، وذلك من أجل الحصول على نوعية افضل من التعليم ، وان تكون مخرجات هذه المؤسسات التعليمية على قدر عالي من التأهيل ومنتشبة مع متطلبات سوق العمل محليا وعالميا ، (خالد احمد الصرايرة و ليلي العساف، 2008،3).

2- التعرف على متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والعقبات التي تواجهها .

3- التعرف على العراقيل والصعوبات التي تعيق وضع وتنفيذ سياسة عامة لبيبة رشيدة.

أهمية البحث :-

1. ندرة الدراسات التي تتحدث عن السياسة العامة تجاه جودة التعليم العالي لا سيما في ليبيا.
2. نتائج البحث وتوصياته تعتبر قاعدة بيانات مهمة لصانع السياسة العامة الليبية في مجال التعليم.
3. يمكن ان يستفيد العديد من المهتمين والباحثين في مجال الجودة والسياسة العامة من هذا البحث.

منهجية البحث :-

اعتمد الباحثان للقيام بهذا البحث علي المنهج الوصفي باعتباره المنهج الانسب لمثل هذه البحوث ، لجمع المادة العلمية والتعرف على العناصر المؤثر على الموضوع محل البحث من خلال البحث في الكتب والوثائق والتقارير والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة

- 1- (دراسة عبيد منينه 2018)هدفت هذه الدراسة تقييم السياسة العامة الليبية للبعثات من 1969- 2017م وتوصلت الدراسة الى أن الإجراءات التي تم اتباعها وقرارات الايفاد لم ترتقي لمستوى أن تكون سياسة عامة رشيدة
- 2- دراسة / حسين سالم مرجين (2017) ، ركز هذا البحث على دراسة نموجا لواقع الجودة وضمانها في احدى الجامعات الليبية ، وهي جامعة سرت ، والبحث والكشف عن صعوبات تطبيق برامج الجودة وضمانها ، اضافة الى محاولة وضع خارطة لتفعيل برامج الجودة وضمانها في جامعة سرت ، حيث يمكن ان يستفيد من هذا النموذج عدة اطراف منها الجامعات الليبية ، ووزارة التعليم والباحثين والمهتمين بقضايا الجودة وضمانها في التعليم الجامعي ، كما بينت الورقة العلمية الى كون اهم التحديات الجديدة للجودة والاعتماد في ليبيا ، والتي ادت الى حدوث فجوة واختلال كبير في تطبيق برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية هي حالة الحرب التي حدثت سنة (2014) وما نتج عنها من وجود حكومتين واحدة في المنطقة الشرقية واخرى في المنطقة الغربية ، هذا الامر اصبح بموجبه جامعات تتبع الحكومة في المنطقة الغربية وجامعات تتبع الحكومة في المنطقة الشرقية ، فآثر ذلك سلبا على تطبيق برامج الجودة في الجامعات الليبية ، بالإضافة الى ما شهدته مدينة سرت من عدم استقرار امني فيما بعد خاصة في سنة (2016) ، واثر ذلك سلبا على الجامعة ومرافقها ، ونزوح اهالي المدينة الى مدن اخرى ، كما اوضحت الورقة العلمية أيضا بأنه للتغلب على التحديات التي تواجه جامعة سرت لابد من قيام وزارة التعليم ومسئولي الجامعة والمجتمع المحلي بمدينة سرت من تحديد إيجابيات واضحة ومحددة عن السؤال الاتي :- ما الذي تريده من جامعة سرت ؟ ويأتي طرح هذا التساؤل في اطار رسم خارطة مستقبلية لما يجب ان تكون عليه الجامعة.
- 3- دراسة / حسين سالم مرجين (2016)، هدفت هذا الدراسة الى التعريف بمركز ضمان جودة التعليم في ليبيا وما هي التحديات والفرص التي تواجهه ، ينطلق البحث من كون جل الدول قامت بإنشاء كيانات وطنية تعنى بموضوع الجودة والاعتماد في التعليم ، حيث تولت تلك الكيانات وضع الاليات

والاجراءات التي يتم من خلالها تأصيل الجودة وضمانها في العملية التعليمية ، ووضحت نتائج البحث انه على مسؤولي التعليم العالي والجهات ذات العلاقة القيام بتأصيل الجودة وضمانها في التشريعات واللوائح ذات العلاقة ، من خلال تأصيل الاهداف والمهام والمسؤوليات المناطة بالجودة وضمانها بالمؤسسات التعليمية كافة ، اضافة الى وضع الحوافر المادية والمعنوية للعاملين بمكاتب الجودة ، كما يتعين علينا التأكيد أيضا ان طريق برامج الجودة والاعتماد التعليم في ليبيا مازال طويلا ، حيث يتوجب على المركز خلال الفترة القادمة وضع الخطط والبرامج لنشر ثقافة الجودة والاعتماد على مستوى المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها وتخصصاتها مع اشراك المجتمع في تحقيق الاهداف المرسومة .

4- دراسة / عمر خليفة الدبر و عبدالله فرغلي احمد (2012)

هدف هذا البحث الى التعرف على ادارة الجودة الشاملة (امكانية تطبيقها في كليات التربية بجامعة طرابلس ، استخدم الباحثان المنهج الوصفي القائم على الدراسات التحليلية وعلى اسلوب الدراسة الميدانية ، واعتمد الباحثان اداة البحث وهي الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالبحث ، حيث تم عرضها على المحكمين وتم تطبيقها على عينة استطلاعية ، ومن ثم معرفة صدقها وثباتها ، تكونت عينة البحث من الاداريين ورؤساء الاقسام بالكليات واعضاء هيئة التدريس حيث بلغ عددهم (100) ، وتمت معالجة البيانات احصائيا ، ووضحت النتائج حيث جاءت استجابات العينة نحو مجالات ادارة الجودة الشاملة في كليات التربية بجامعة طرابلس جاءت بصورة ضعيفة وبنسبة مئوية قدرها (%49.20) في حين جاء الدعم المالي في المرتبة الاولى وبصورة متوسطة وبنسبة مئوية قدرها (64.31) بينما جاء في المرتبة الاخيرة برنامج الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم والعاملين بالكلية ، وذلك لتتمية قدراتهم المهنية والعلمية المختلفة وبصورة منخفضة وبنسبة مئوية قدرها (%28.93)

5- دراسة / نصر الدين حمدي سعيد (2008)، هدف هذه الدراسة

الى معرفة معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها ، وذلك من خلال الاجابة على السؤال الرئيسي للدراسة وهو :- ما معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها ؟ وتفرعت من هذا السؤال اسئلة فرعية اخرى ، وللاجابة على هذه الاسئلة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة ، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العمداء ورؤساء الاقسام العلمية ، ورؤساء لجان الجودة في الجامعات الثلاث (الاسلامية ، الازهر ، الاقصى) ، للعام الدراسي 2007-2008 ، والبالغ عددهم 155 فردا ، وقام الباحث بأعداد اداة البحث وهي الاستبانة حيث تكونت من (64) فقرة وزعت على (5) مجالات تتعلق بموضوع الدراسة ، وتم عرض الاستبانة على المحكمين والتحقق من صدقها وثباتها من خلال تجربتها على عينة استطلاعية قوامها (30) فردا قبل تطبيقها على عينة الدراسة ، وبعد التحليل الإحصائي اوضحت نتائج الدراسة ان المعوقات التي تتعلق بالهيئة الادارية ، فقد اظهرت النتائج ان نسبة متوسطة من المستجيبين بلغت (%57.41) اقرت بوجود معوقات في هذا المجال واهمها وجود درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات الجامعية ، أيضا اوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمعوقات المتعلقة بالهيئة التدريسية ان نسبة متوسطة من المستجيبين بلغت (%57.41) اقرب بوجود معوقات في هذا المجال على راس هذه المعوقات ، كما اوضحت نتائج الدراسة

وبحثية ، بالإضافة الى دورها في التنمية الثقافية والاجتماعية في جميع المجالات ، بحيث تنمي شخصية الطالب في جميع جوانبها ، وتسهم في بناء المجتمع في جميع المجالات ، ولكن هذه الاهداف وتلك الغايات في اغلب الجامعات الليبية لا تزال مقتصرة على تخريج كوادر بشرية مؤهلة لشغل وظائف وخاصة في القطاع العام قد تكون مرغوبة او غير مرغوبة ، وبأسلوب تقليدي يقوم على المحاضرات النظرية القائمة على مرسل ومستقبل ورسالة ، دون الاهتمام بأساليب التدريس الحديثة التي تعتمد على التعلم النشط والتعلم التعاوني واسلوب حل المشكلات والعمل الجماعي واجراء البحوث ، والاكثر من ذلك هو استمرار تعاطي الجامعات مع المشكلات بنفس الاسلوب التقليدي ، اضافة الى عدم وجود تنسيق مع سوق العمل وما يحتاجه من كوادر مؤهلة في مختلف التخصصات ، والتغيرات العلمية والمهنية وما يتطلب سوق العمل من مهارات متجددة ، ان الجامعات تعمل على تخريج مؤهلين لسوق العمل الحالي المشبع بالمؤهلين الذين هم لا يعملون ، ولا تعمل الجامعة على تخريج كوادر مؤهلة لسوق العمل في المستقبل بحيث تراعى ما يجرى من تغير وتطور في المهن وما تحتاجه من معلومات ومهارات مختلفة ، وهي بهذا تهدر المال العام ولا تساهم في احداث التغيير والتطوير في المجتمع الليبي ، وتضيع فرص اللحاق بالدول المتقدمة . (حسين سالم مرجين ، 2012 ، 268) .

ان ما يمر به التعليم الجامعي يحتاج الى الاصلاح والتطوير المستمر حتى يتمكن من مواكبة العالم الحديث ، حيث شهد نظام التعليم الجامعي جملة من التغيرات وواجه العديد من السلبات التي جعلت منه غير مستجيب للتوجهات المرجعية للتعليم في بناء القدرات وتنمية المهارات ، فكانت مخرجات التعليم الجامعي تفتقد للخبرات ونقص المهارات ، فالتعليم الجامعي يحتاج الى وضع خارطة لأحداث تغيير في سياق معطيات الواقع والتقدم العلمي من خلال اختيار القيادات للمؤسسات وتطوير المناهج واساليب تقديم المعلومة ، وتوفير الامكانيات ليستجيب لمتطلبات العصر المتمثلة في الجودة الشاملة المتأثرة بالعولمة والرقمية للتحويل من تعليم تقليدي الى التعليم التحليلي الابتكاري ومهارات التعلم الذكية امام طلبة الجامعات الليبية ليكونوا قادرين على المنافسة دوليا ، والدفع باتجاه تنمية قدرات الابداع والابتكار بالبحث العلمي . (جمال الصغير الفردغ ، موقع وزارة التعليم moe.gov.ly) .

متطلبات ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

من اهم متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ما يلي :-

- 1- التزام الادارة العليا للجامعة.
- 2- اجراءات ونظم الجودة .
- 3- تخطيط جودة التعليم .
- 4- تقييم موردي الخدمة .
- 5- مراقبة العملية التعليمية داخلالجامعة .
- 6- المراجعة الداخلية للجودة .
- 7- تدريب العاملين بالجامعة .

معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

:

ان حداثة موضوع الجودة في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة ، وبالأخص في مجال التعليم يواجه صعوبات عديدة ، وعدم وجود ثقافة

انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المستجيبين المتعلقة بمتغير الجامعة (الاسلامية ، الازهر ، الاقصى) وذلك لدى جامعة الازهر لغياب تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة فيها ، كما تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المستجيبين تعزى للمتغيرات (المسمى الوظيفي ، سنوات الخدمة ، مصدر اخر درجة علمية).

مصطلحات البحث :-

1-السياسة العامة :اختلف العلماء حول تعريف محدد للسياسة العامة، حيث عرفها جيس اندرسون بانها تلك الاعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة، تصدر عن القادة الحكوميين، مثل المراسيم الصادرة بتسريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين (جيس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة الكبيسي ط2 2002م ص 16. ويعرفها جبرئيل الموند بانها تعبير عن الصيغة التحصيلية للعملية التفاعلية بين المدخلات (مطالب البيئة من النظام مقابل دعمه) والمخرجات (قدرات، وقرارات، وسياسات). للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته، الاستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة. (د. العيفة سالم، 2018م).

وتعرفها الباحثة منى طواهرية، بانها عبارة عن كل ما تقوم به الحكومة أو تمتنع عن القيام به قصد معالجة مشكلة عامة لإيجاد حلول تخدم المصلحة العامة للمواطنين. (منى طواهرية، العدد الاول).

ويتضح مما ذكر أن السياسة العامة هي مجموعة الخطط والبرامج والتشريعات التي تقوم بها الحكومة بسلطاتها الثلاثة، من اجل تقديم أفضل الخدمات للفرد، والمجتمع سواء في مجال التعليم العالي وجوده أو في باقي القطاعات الأخرى.

ويتضح مما ذكر أن السياسة العامة هي مجموعة الخطط والبرامج والتشريعات التي تقوم بها الحكومة بسلطاتها الثلاثة، من اجل تقديم أفضل الخدمات للفرد، والمجتمع.

2-الجودة :- هي اتحاد الجهود واستثمار الطاقات المختلفة لرجال الادارة والعاملين بشكل جماعي لتحسين النهج الإداري وموافاته (صالح عليما ، 16، 2004).

3-مؤسسات التعليم العالي:- يعرف الباحثان التعليم العالي اجرائيا :- هي تلك المؤسسات المتمثلة في الجامعات الحكومية او الجامعات الخاصة والمعاهد العليا العامة والخاصة ، الممنوحة اذن العمل من قبل وزارة التعليم في ليبيا

4-مفهوم ادارة الجودة الشاملة في التعليم :- هي جملة المعايير والخصائص التي ينبغي ان تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة ، سواء ما يتعلق بالمدخلات او العمليات او المخرجات ، التي تلبى احتياجات المجتمع ومتطلباته ، و رغبات المتعلمين وحاجاتهم ، وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة .(فتحي درويش عشبية ، 2000، 538،

المبحث الاول: متطلبات ومعوقات ادارة الجودة الشاملة في

التعليم العالي

تمهيد

تعد الجامعات من ابرز المؤسسات التي تساهم في احداث التغيير والتطوير في المجتمع ، فالجامعة لا يقتصر دورها واهدافها على الجانب الاكاديمي او التعليمي فقط ، بل هي مؤسسة تعليمية تربوية

5- اجراء الدراسات الميدانية والمشاركة فيها لمقاربة مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، وتقديم التوصيات في هذا الشأن.

6- اعداد تقارير المتابعة الدورية والسوية عن نشاط المكتب.

كما شهد التنظيم الرسمي للجامعات الليبية ومؤسسات التعليم العالي استحداث اقسام في الكليات تحت مسمى قسم الجودة وتقييم الاداء، وشهد كذلك استحداث مكاتب للجودة بالمعاهد العليا (قرار 2008/22م).

واستكمالاً لجهود السياسة العامة الليبية في هذا المجال أصدر المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات الليبية معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي وقام بتحديث هذه المعايير عام 2016م وفقاً للاتية:

معايير الاعتماد المؤسسي

المعيار الاول: التخطيط.

المعيار الثاني: القيادة والحوكمة.

المعيار الثالث: البرامج التعليمية.

المعيار الرابع: هيئة التدريس والكوادر المساندة.

المعيار الخامس: الشؤون الطلابية.

المعيار السادس: المرافق وخدمات الدعم التعليمية.

المعيار السابع: البحث العلمي.

المعيار الثامن : خدمة المجتمع والبيئة.

المعيار التاسع: ضمان الجودة والتحسين المستمر

معايير الاعتماد البرامجي للبرامج الجامعية (الليسانس، والبيكالوريوس).

المعيار الاول: التخطيط والتنظيم الاداري.

المعيار الثاني: البرنامج التعليمي.

المعيار الثالث: هيئة التدريس والكوادر المساندة.

المعيار الرابع: الشؤون الطلابية.

المعيار الخامس: المرافق وخدمات الدعم التعليمية.

المعيار السادس: البحث العلمي.

المعيار السابع: خدمة المجتمع والبيئة.

المعيار الثامن: ضمان الجودة والتحسين المستمر.

معايير الاعتماد البرامجي للدراسات (الماجستير، الدكتوراه).

المعيار الاول: التخطيط والتنظيم الاداري.

المعيار الثاني: البرنامج التعليمي.

المعيار الثالث: هيئة التدريس والكوادر المساندة.

الجودة سواء عند المسؤولين او عدم تقبلها من عامة المجتمع ، بالإضافة الى عدم توفر عناصر بشرية مؤهلة بدرجة عالية في هذا المجال ، وقلة تمويل الدولة لهذا البرنامج ، جميعها تعد عائقاً أساسياً لتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، كما ان هناك معوقات اخرى تتمثل في :-

1. عدم التزام الادارة العليا بتطبيق برنامج ادارة الجودة الشاملة.
2. التركيز على اساليب معينة في ادارة الجودة وعدم النظر الى ادارة الجودة الشاملة كنظام متكامل .
3. عدم تحويل التدريب على برنامج ادارة الجودة الشاملة الى حيز الواقع من خلال ايجاد مشاريع تحسين الجودة ونظام الاقتراحات .
4. توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد .
5. تعتمد برامج ادارة الجودة الشاملة على خبراء بالجودة اكثر من اعتمادها على الاشخاص العاديين في المؤسسة . (امال محمود محمد ، 2008، 46، 48-63، 64).

المبحث الثاني: جهود السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي

أهتمت الدولة الليبية بسياسة تبني وتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وكانت البداية بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (176) لسنة 2004م، المتعلق بإنشاء إدارة لمراقبة جودة التعليم العالي، حيث تضم ثلاثة أقسام وهي: قسم مراقبة الجودة والمعايير العلمية، وقسم التوثيق والاعتماد، وقسم تنظيم نظم الجودة وتطويرها. وفي عام 2005م، أصدرت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (سابقاً) قرارها رقم 80 بشأن تشكيل لجنة تضم خبراء في مجال جودة التعليم العالي، وأصدرت هذه اللجنة بعد عامين من تشكيلها الوثيقة الوطنية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وتتكون هذه الوثيقة من عشرة أجزاء وهي: الاسس والمرتكزات الخاصة لجودة التعليم- ثقافة الجودة- تعريفات عامة- معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي- الدليل الإرشادي لإجراء التقييم وإعداد التقارير-معايير التقييم- مراحل التقييم- نماذج طلبات الاعتماد، تعليمات إعداد النموذج المعياري لطلب الاعتماد – مكاتب ضمان الجودة والاعتماد. (رحاب عطية، 2019م، ص ص 91، 92).

تزايد الاهتمام بالسياسة العامة لجودة التعليم العالي حيث صدر قرار عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) بشأن إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي (قرار رقم 164 لسنة 2006).

وفي عام 2008م شهد التنظيم الرسمي للجامعات الليبية المعتمد بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، استحداث مكتب في كل جامعة ليبية تحت مسمى مكتب الجودة وتقييم الاداء، وتمثلت اختصاصاته في الاتي:

1- اقتراح المعايير المتعلقة بجودة التعليم الجامعي، وعرضها للاعتماد ومتابعتها.

2- اقتراح معايير الاداء وضبط الجودة لمكونات التعليم الجامعي والمرتبطة بالأستاذ الجامعي، والمناهج والمختبرات، والمباني الجامعية، وإدارة التعليم الجامعي، وعمليات التقييم.

3- الإشراف على تبادل المعلومات مع الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة ومقارنة المعايير المطبقة بجامعاتها وكلياتها بما هو مطبق بالجامعة.

4- اقتراح وضع إجراءات عمل وقواعد وأدلة استرشادية لتطوير الاداء وضمان جودة التعليم الجامعي.

المعيار الرابع: الشؤون الطلابية.

المعيار الخامس: المرافق وخدمات الدعم التعليمية.

المعيار السادس: البحث العلمي.

المعيار السابع: خدمة المجتمع والبيئة.

المعيار الثامن: ضمان الجودة والتحسين المستمر.

- العمل على تبني عمليات التطوير والإصلاح من قبل وزارة التعليم، وإعادة هيكلة الجامعات والاكاديميات الليبية الحكومية.
- ضرورة مراجعة التوسع في الجامعات والاكاديميات.
- ضرورة إعادة فلسفة واهداف مؤسسات التعليم العالي.
- الزام الجامعات والاكاديميات بالعمل على إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية الخاصة بها.
- أهمية الاتجاه نحو اللامركزية في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، وإشراك المجتمع المحلي والمنظمات والجمعيات.
- التركيز على نشر ثقافة الجودة وضمائها.
- ترسيخ فلسفة الجودة في الأداء سواء أكان من الناحية الإدارية، أم الأكاديمية.
- ضرورة توحيد مراكز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في إطار هيئة وطنية واحدة تحت مسمى الهيئة الوطنية للجودة والاعتماد في التعليم، على أن تكون مستقلة عن وزارة التعليم.
- ضرورة مراجعة معايير الجودة والاعتماد الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بطرابلس 2016م.
- ضرورة تخصيص ميزانية محددة يتم الصرف منها على برامج وأنشطة الجودة.

كما تواجه السياسة العامة في ليبيا تجاه جودة التعليم العالي، صعوبات وتحديات يمكن تحديدها وفقاً للاتية:

1- معوقات تشريعية قانونية:

في عام 2012م صدر تقرير عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية تطرق الى عدد من المعوقات التي تواجه تطبيق الجودة في الجامعات الليبية، تحديات تواجه مكاتب الجودة، وتحديات قيادية، وتحديات تنظيمية، وتحديات تعليمية وتدريبية، وتحديات البحث العلمي، وتحديات خدمة المجتمع، وتحديات فنية. (تقرير الجودة، وضمائها، 2012م). وهذه التحديات ذاتها ذكرت في تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (تقرير الجمعية الليبية، 2018).

ويمكن إعادة صياغة هذه التحديات في تحدي ومعوق تشريعي قانوني حيث أن التشريعات القانونية هي سبب هذه التحديات ودليل على ذلك أن قصور التشريعات القانونية في ليبيا أدى الى:

- تبعية المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية الى وزارة التعليم وليس الى مجلس النواب.
- وجود مكاتب الجودة في المستويات التشغيلية.
- عدم وجود مجالس للجودة في الجامعات.
- عدم الزام وزارة التعليم ، ومؤسسات التعليم العالي بأعداد خطط استراتيجية تنبثق منها خطط تشغيلية سنوية تضمن وجود أهداف تحقق معايير الاعتماد.
- عدم قيام مؤسسات التعليم العالي بأعداد ميزانيتها السنوية بناءً على خطط تشغيلية.
- عدم اهتمام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي، والبرامجي .
- عدم وجود بند في ميزانية مؤسسات التعليم العالي يتعلق بالصرف على اعمال ونشاطات الجودة
- عدم تمتع مكاتب الجودة بصلاحيات كاملة للعمل من أجل تحسين الجودة.
- ابعاد رؤساء أقسام الجودة من حضور اجتماعات مجالس الكليات الجامعية.

ولقد حددت وثيقة معايير الاعتماد شروط الاعتراف للبرنامج التعليمي بأنه قد حصل على شهادة الاعتماد البرامجي أو للمؤسسة التعليمية بأنها قد تحصلت على الاعتماد المؤسسي وهي أن يتحصل البرنامج التعليمي أو المؤسسة التعليمية على 70% من المعدل العام و65% لكل معيار كحد ادنى ومدة صلاحية شهادة الاعتماد (مؤسسي أو برامجي) من ثلاثة سنوات الى خمس سنوات وفقاً للمعدل الذي يتحصل عليه البرنامج التعليمي أو المؤسسة التعليمية (وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، 2016م ص ص 4،7).

وايضاً من بين جهود السياسة العامة الليبية في هذا الجانب، استحداث الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم عام 2015م، والتي شهدت نشاطات مكثفة لدعم السياسة العامة لجودة التعليم العالي ولقد أئنت الهيئة الوطنية للأبحاث على جهود الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (رسالة، شكر للجمعية، 2020م).

وفي محاولة اخرى لتطبيق الجودة قام المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية طرابلس بإصدار التصنيف الليبي للجامعات وتضمن هذا التصنيف عدة معايير وهي:

معيار/ التعليم والتعلم.

معيار/ النتاج المعرفي

معيار/ خدمة المجتمع والبيئة

معيار/ البعد الدولي

معيار/ الموقع الالكتروني

ولكل معيار من المعايير سאלفة الذكر عدد من المؤشرات لقياس مدى تحقيق هذه المعايير (اليات التقييم بدليل تصنيف الجامعات الليبية، 2020م).

أما فيما يتعلق باخر تحديث لصنع السياسة العامة لجودة التعليم العالي فقد تمثل في قانون الجامعات رقم (4) لسنة 2020م الصادر عن مجلس النواب والذي استبعد مدراء ادارات ضمان الجودة من عضوية مجالس الجامعات وحتى لو وجهت لهم الدعوة للحضور فلايحق لهم التصويت على القرارات داخل مجالس الجامعات، كذلك وضع هذا القانون مركز ضمان الجودة تحت وزارة التعليم العالي (قانون الجامعات رقم 4/2020م) مما يدل على أن عملية صنع السياسة العامة لجودة التعليم العالي في ليبيا ما تزال لم ترتقي للمستوى المطلوب.

المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي

بالرغم من جهود السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي، والتي تم التطرق لها في المبحث السابق الا إن تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم الذي صدر عام 2019م أقترح عدة توصيات تدل على ضعف السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي حيث تمثلت هذه المقترحات في التالي: (تقرير الجمعية الليبية، 2019م).

- 3- وضع سياسات واليات تضمن نشر الوعي الثقافي بأهمية الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- 4- التشجيع على إقامة مزيد من المؤتمرات العلمية والندوات العلمية وورش العمل التي تعمق الوعي وتقدم المقترحات التي تساعد على تبني تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- 5- إصدار قانون يمنح الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم صلاحيات واسعة، واعتماد جميع مقترحاتها وبرامجها التي تقدمها للجامعات.
- 6- استحداث هيئة استشارية ليبية مركز أو هيئة بحثية، تتبع وزارة التعليم تحت مسمى هيئة دراسة وتقييم السياسات العامة في مجال التعليم أو مركز دراسة وتقييم السياسات العامة في مجال التعليم، يقدم الدعم الكامل لوزارة التعليم ويساعد على وضع سياسات عامة رشيدة في التعليم العالي.
7. **الخلاصة**

تطرق البحث الى السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي، منطلقاً من عدة أهداف تكمن في التعرف على جهود السياسة العامة الليبية تجاه وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة لجودة التعليم العالي والتحديات التي تواجهها، والتعرف على متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والعقبات التي تواجهها. ولقد اتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة على أهمية الجودة في التعليم العالي، وعلى التحديات التي تواجه جودة مؤسسات التعليم العالي بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي في ليبيا بشكل خاص، كما وضحت نتائج هذه الدراسة قصور السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي.

8. **المراجع**

1. امال محمود محمد ابو عامر ،(2008)، واقع الجودة الادارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الاداريين وسبل تطويرها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، قسم اصول التربية – الادارة التربوية الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .
2. تقرير 2018، عن الجودة وضمانها الواقع والرهانات في الجامعات الليبية الحكومية الصادر عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم.
3. تقرير 2019م، عن الجودة وضمانها في الجامعات والاكاديميات الليبية الحكومية، الواقع وامكانيات التطوير الصادر عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم.
4. تقرير بعنوان الجودة، وضمانها في مؤسسات التعليم العالي، الواقع والطموحات، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2012م.
5. حسن حسين البيلوي ،(2006)، الجودة الشاملة في التعليم العالي ، بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الاسس والتطبيقات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن – الطبعة الاولى .
6. خالد أحمد الصرايرة وليلى العساف ،(2008)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي ، العدد (1) .
7. د. حسين سالم مرجين (2012)، هل نحن بحاجة الى الجودة في الجامعات الليبية ، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ، المنعقد في القاهرة 2- 3 سبتمبر 2012،
8. د. حسين سالم مرجين (2016) ، المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا – التحديات والفرص، خلال الفترة من 2006-2014، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي .

- عدم تفرغ رؤساء أقسام الجودة لأعمال الجودة.
 - تجاهل الأشراف في الدوريات العلمية المحكمة.
 - تجاهل مؤسسات التعليم العالي لبرامج خدمة المجتمع.
 - عزوف عمداء الكليات عن برامج الجودة والانشغال بالأعمال اليومية.
 - تجاهل التجارب الناجحة، وعدم تكريم وتقدير أصحابها ومنها على سبيل المثال جوائز الجودة في عدد من الجامعات الليبية.
- 2- **الانقسام السياسي:**

اثر الانقسام السياسي الذي حدث منذ 2014م على هيئة الاعتماد الليبية، وهي المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، حيث انقسم المركز الى ثلاثة مراكز، مما أدى الى تدني أنشطة الجودة وضمانها في تلك المراكز، واصبح لكل مركز سياسة خاصة به، فآثر سلباً على برامج الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية، ومنها على سبيل المثال قيام المركز الوطني لضمان الجودة في طرابلس عام 2016م بتعديل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي دون استشارة المركز الموجود في المنطقة الشرقية (تقرير الجمعية الليبية 2018م). كما أن مركز ضمان الجودة في المنطقة الشرقية رفض الاعتراف بمعادلة الشهادات التي تصدر عن مركز ضمان الجودة طرابلس (مراسلة رئيس مركز ضمان الجودة/2017) وبالتالي اصبحت عملية وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة وموحدة تجاه جودة مؤسسات التعليم العالي امر صعب تحقيقه على ارض الواقع بسبب هذا الانقسام السياسي.

6. **النتائج والتوصيات**

- من خلال استعراض جهود السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي والصعوبات والتحديات التي واجهتها توصل البحث الى النتائج الاتية.
- أهتمت السياسة العامة الليبية بجودة التعليم العالي في ليبيا، ووضعت تشريعات لذلك وإنشاءات مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية للأشراف على جودة مؤسسات التعليم العالي، وتقييمها.
 - تواجه السياسة العامة الليبية تحديات ومعوقات قانونية وسياسية بالدرجة الاولى جعلتها قاصرة.
 - استحداث الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم، ولقد استطاعت هذه الجمعية عقد ملتقيات سنوية مع مدراء مكاتب ضمان الجودة بالجامعة الليبية لمناقشة الية تطوير وبناء جودة في الجامعات الليبية.
 - تم وضع معايير للاعتماد البرامجي والمؤسسي وتحديثها دورياً.
 - أن عملية صنع السياسة العامة تجاه جودة التعليم العالي لم تضع في الحسبان الاثار السلبية المترتبة على تبعية مركز ضمان الجودة الى وزارة التعليم ، ومجلس الوزراء.
 - في الوقت الذي عجزت في وزارة التعليم في فرض معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي في الجامعات الليبية قام مركز ضمان الجودة طرابلس بوضع معايير لتصنيف الجامعات حتى يشجع الجامعات على تطبيق معايير الجودة.

التوصيات:

- 1- السعي بشكل حثيث نحو وضع سياسة عامة رشيدة بين الحكوميتين الى حين حل اشكالية الانقسام السياسي ووضع استراتيجيات وقوانين وتشريعات صارمة تضمن تطبيق معايير الاعتماد الدولية.
- 2- العمل على توحيد مركز ضمان الجودة وجعله هيئة مستقلة تتبع السلطة التشريعية.

9. د. حسين سالم مرجين، (2017)، برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية – التحديات و الافاق – 2017، جامعة سرت نموذجا ، المؤتمر السنوي التاسع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي ديسمبر .
10. د. فهمي خليفة الهداوي، (2001م) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
11. صالح عليجات، (2004)، ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، التطبيق ومقترحات التطوير، دار الشروق، عمان، الاردن، الطبعة الاولى .
12. صليحة رقاد (2014)، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية : افاق ومعوقاترسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر .
13. عبدالرحيم محمد البدرى ،(2006)، مشكلات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية العظمى ،بحث منشور ضمن ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية ، الجزء الاول – منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، بنغازي – ليبيا .
14. عبير امينيه، السياسة العامة للبعثات في ليبيا، دراسة تقييمية (1969-2017) مجلة جامعة بنغازي العلمية، العدد 1، المجلد 31، 2018م.
15. عمار خليفة الدبر و عبدالله فرغلي احمد ،(2012) ، ادارة الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في كليات التربية بجامعة طرابلس ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي .
16. فتحي درويش عشيبية، (2000)، الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، المنعقد بتاريخ 17-19 ابريل، الجامعة اللبنانية، بيروت .
17. قانون الجامعات رقم 4 لسنة 2020م الصادر عن مجلس النواب.
18. مراسلة رئيس مركز ضمان الجودة بالمنطقة الشرقية ذات الرقم الاشاري(345) الصادرة في 8-10-2017م بشأن طلب التعميم على الجامعات والمعاهد العليا الواقعة ضمن نطاق المركز باعتماد فقط شهادات ضمان الجودة الصادر عن مركز ضمان المنطقة الشرقية، وتهميشه وكيل وزارة التعليم بالموافقة عليها.
19. معايير الاعتماد المؤسسي، والبرامجي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية 2016.
20. نصر الدين حمدي سعيد (2008) ، معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، قسم اصول التربية ، الادارة التربوية الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .
21. وثيقة اليات التقييم بدليل تصنيف الجامعات الليبية، الاصدار الاول 2020م، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية طرابلس.